

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ١١ آذار سنة ١٩٦٧ م . العدد ١٩٩٢

الفرس

صفحة	
٤٠٥	نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧ نظام صندوق الجزاءات للجيش العربي
٤٠٧	نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧ نظام المجلس الاستشاري لمحتف الآثار الفلسطينية
٤٠٩	نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧ نظام معدل لنظام المياه في المرق
٤١١	قرارات رقم (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا من الأصول

مجلس الوزراء

بمقتضى المادة (٨٠) من قانون الجيش العربي رقم (١١) لسنة ١٩٦٤
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٧
فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٧

نظام صندوق الجزاءات للجيش العربي

صادر بمقتضى المادة (٨٠) من قانون الجيش العربي رقم ١١ لسنة ١٩٦٤

٥٥٥٥٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق الجزاءات للجيش العربي لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون لللائحة والبيانات الواردة في هذا النظام ذات المعاني المخصصة لها في قانون الجيش العربي رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ .
- المادة ٣ - يؤسس في القيادة العامة للجيش العربي صندوق يسمى (صندوق الجزاءات للجيش العربي) بإشراف المدير المالي .
- المادة ٤ - تتكون واردات الصندوق من الموارد التالية :-
أ - الغرامات المترتبة على الضباط وضباط الصف والافراد والجسميات المنتسبة من رواتبهم .
ب - ٤٠٪ من اجور جوقة موسيقى الجيش العربي .
- المادة ٥ - تودع جميع واردات الصندوق لدى احد المصارف المحلية ويفتح لها حساب خاص باسم (صندوق جزاءات الجيش العربي) .
- المادة ٦ - تصرف اموال الصندوق بموافقة القائد العام او نائبه او رئيس هيئة الاركان الضباط وضباط الصف والافراد في الحالات التالية :-
أ - اذا ابدوا شجاعة فائقة من شأنها تعريض حياتهم للخطر بقصد انقاذ الاموال والانفس من اية مخاطرة .
ب - لثناء ما يقدمون من اخبارات ذات اهمية خاصة نتيجة تعريض النفس للمخاطر بمهارة نادرة .
ج - اية خدمات خاصة تستحق التقدير .
د - لا يجوز ان تزيد قيمة المكافأة في اية حال عن (٥٠) ديناراً في السنة الواحدة للشخص الواحد .
- المادة ٧ - للقائد العام او نائبه او رئيس هيئة الاركان ان يوافق على الانفاق من الصندوق في الوجوه التالية :-
أ - شراء آلات موسيقية او اية لوازم اخرى لموسيقى الجيش العربي .
ب - شراء لوازم لأندية الجيش ولفرق الالعاب الرياضية .
ج - اية امور اخرى ذات علاقة برعاية الضباط وضباط الصف والافراد .

- المادة ٨ - مع مراعاة ما ورد في هذا النظام يجب التقيد بنظام اللوازم والنظام المالي عند الانفاق من الصندوق .
- المادة ٩ - يلغى هذا النظام (النظام الصادر بموجب النقرة ٤ من المادة ٣١ من قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٨) المنشور بالعدد (٢٠٦) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٥/١٠/١٩٢٨ . وأي نظام آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

مجلس وزراء

١٩٦٧/٢/١٥

وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة	وزير	وزير الداخلية ورئيس
وزير الثقافة	وزير الانشاء والتعمير	العدل	الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
عبد الوهاب المجالي	عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصفي ميرزا
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير	وزير الداخلية	
وزير المالية بالوكالة	الصحة	للشؤون البلدية والقروية	
ذوقان الهنداوي	صالح برقان	قاسم الرحاوي	
وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير المواصلات /	
الزراعة	الاعلام	برق وريند ووزير الخارجية بالوكالة	
اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي	

هكذا من أهل

نحوه الحسين بن الحسين بن الحسين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٥

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٧

نظام المجلس الاستشاري لمتحف الآثار الفلسطينية

صادر بمقتضى قانون الآثار الفلسطيني رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦

∞∞∞

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المجلس الاستشاري لمتحف الآثار الفلسطينية لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكتليات التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي :-

المتحف	متحف الآثار الفلسطينية
المجلس	المجلس الاستشاري للمتحف
الرئيس	رئيس المجلس
المدير	مدير المتحف المعين وفق احكام القانون .

المادة ٣ - ١ - يتألف المجلس من عدد لا يتجاوز خمسة عشر عضوا يختارهم مجلس الوزراء على النحو الوارد في المادة (٥) من القانون .

٢ - يعين مجلس الوزراء رئيسا لهذا المجلس من بين اعضائه للمدة التي يراها مناسبة .

٣ - لمجلس الوزراء من وقت لآخر استبدال الاعضاء بغيرهم بما في ذلك رئيس المجلس كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٤ - يناط بالمجلس تقديم التراخي حول المسائل التي تقدم اليه من المدير فيما يتعلق بالامور التالية :-

- أ - موازنة المتحف السنوية .
- ب - تحسين اوضاع المتحف .
- ج - تعيين الموظفين .

المادة ٥ - أ - يكتمل النصاب التاتواني للمجلس بحضور اكثرية الاعضاء .

ب - تصدر القرارات باكثرية الآراء وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ج - في حالة غياب الرئيس يتولى اكبر الاعضاء سنا ادارة الجلسة .

المادة ٦ - يكون المدير او من يقوم بتمامه امينا لسر المجلس دون ان يكون له حق التصويت ويكون مسؤولا عن تنظيم وحفظ سجل وقائع الجلسات وتوزيع جدول الاعمال على الاعضاء قبل مدة كافية من وقت اجتماع المجلس .

المادة ٧ - يجتمع المجلس في القدس بدعوة من المدير العام مرة كل ثلاثة اشهر او كلما دعت الضرورة لذلك ، او اذا تقدم اربعة اعضاء بطلب الاجتماع خطيا الى الرئيس .

المادة ٨ - تدفع لكل عضو مكافأة قدرها خمسة دنانير عن كل جلسة يحضرها .

الحسين بن الحسين

١٩٦٧/٢/١٥

وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة	وزير	وزير الداخلية ورئيس الوزراء
وزير النقل	وزير الانشاء والتعمير	البلدية	وزير الدفاع بالوكالة
عبد الوهاب المجالي	عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصلي ميرزا
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير	وزير الداخلية للشؤون	
والعمل ووزير المالية بالوكالة	الصحة	البلدية والقروية	
دوقان الهنداوي	صالح برقان	قاسم الرعاوي	
وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير المواصلات/	
الزراعة	الاعلام	برق وريد ووزير الخارجية بالوكالة	
اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي	

هكذا من المأهول

نحى السيد الملك محمد السادس ملك المغرب

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧

نظام معدل لنظام المياه في المفرق

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المياه في المفرق لسنة ١٩٦٧) ويترأع مع نظام المياه في المفرق لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الذيل الثاني للنظام الاصلي حسباً عدل بالنظام رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ كما يلي . -

أ - بشطب ما جاء في البند (١) منه والاستعاضة عنه بما يلي . -

(١) - يستوفى من المشترك اثمان المياه الواردة اليه بواسطة العداد بسعر (١١٠) فلسات لكل متر مكعب واحد .

ب - بشطب ما جاء في البند (٢) منه والاستعاضة عنه بما يلي . -

(٢) - ان الحد الادنى المترتب على كل مشترك دفعه ثمناً للمياه في كل دورة هودينار واحد ومائة فلس

ج - بشطب ما جاء في البند (٣) منه والاستعاضة عنه بما يلي . -

(٣) - مدة الدورة شهران .

د - باضافة البند الجديد التالي اليه . -

(٧) - اعتباراً من نفاذ احكام هذا النظام يجوز للمجلس اختيار نوع معين من عدادات المياه التي يرى انها افضل من سواها من العدادات الاخرى لاستعمالها من قبل المشتركين ويحق له ان يتولى شراء هذه العدادات بالطريقة التي يراها مناسبة ويقوم ببيعها للمشاركين بالسعر العادل الذي يقرره) .

استعمل

١٩٦٧/٢/١٥

وزير التربية والتعليم وزير الاشغال العامة وزير ——— وزير الداخلية ورئيس الوزراء
وزير النقل وزير الانشاء والتعمير البلدية وزير الدفاع بالوكالة
عبد الوهاب الخجلي عبد القادر الصالح سمعان داود وصفي ميرزا

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير ——— وزير الداخلية للشؤون
وزير المالية بالوكالة الصحة البلدية والقروية
ذوقان الهنداوي صالح برقان قاسم الريماوي

وزير ——— وزير ——— وزير الاقتصاد الوطني ووزير المواصلات
الزراعة الاعلام برق وبريد وزير الخارجية بالوكالة
اسماعيل حجازي عبد الحميد شرف حاتم الزعبي

قرار رقم (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٥٥-٥٥

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٦٧/٢/٨ ، رقم ١٥١٠/١/٤/٢ ، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نص المادة الثامنة عشرة من قانون الانتخاب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وبيان ما اذا كانت مؤسسة الشرق الأدنى في الاردن تعتبر من الهيئات الدولية العاملة في الاردن بالمعنى المنصوص عليه في هذه المادة بحيث لا يجوز لموظفيها ان يرشحوا انفسهم للنيابة الا اذا استقالوا من وظائفهم خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان رئيس الوزراء عن موعد الانتخابات العامة او الفرعية ام لا ؟

وبعد الاطلاع على الاستدعاء المقدم الى رئيس الوزراء من السيد حنا الخوري الشوارب احد موظفي مؤسسة الشرق الأدنى المشار اليها وتديق النصوص القانونية يبين لنا ان المادة ١٨ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : (لا يجوز للموظفين الداخليين في الملاكات الدائمة ولا مستخلمي الدولة والادارات والمؤسسات العامة التابعة لاشرافها من يتناضون راتباً من خزينة الدولة او الصناديق العامة التابعة لها او الخاصة لاشرافها ولا لموظفي الهيئات الدولية العاملة في الاردن ان يرشحوا انفسهم للنيابة الا اذا استقالوا من وظائفهم خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان رئيس الوزراء عن موعد الانتخابات العامة او الفرعية) .

ان مناط تفسير هذا النص فيما يتعلق بالنقطة المطلوب تفسيرها هو تحديد المعنى المقصود من الهيئات الدولية . وبالرجوع لقواعد القانون الدولي العام يبين ان الهيئات الدولية هي المؤسسات التي تنشأ بجماعة الدول للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة ويكون لها كيان قانوني مستقل وتتمتع باهلية خاصة ذات طابع دولي وهي لذلك تعتبر من اشخاص القانون الدولي العام .

ومن ابرز هذه الهيئات الدولية :

- ١ - المنظمات الدولية العامة كهيئة الأمم المتحدة .
- ٢ - المنظمات الاقليمية كجامعة الدول العربية .
- ٣ - مؤسسات المرافق العامة الدولية كهيئة العمل الدولية ومحكمة العدل الدولية ، ومؤسسة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومؤسسة التغذية والزراعة وغيرها .

وحيث يبين من نظام مؤسسة الشرق الأدنى انها لم تنشأ للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة فانها لا تعتبر من الهيئات الدولية بالمعنى القمهي المتقدم ذكره وبالتالي فان موظفي هذه المؤسسات لا يخضعون لاحكام المادة ١٨ من حيث وجوب استقالتهم خلال المدة القانونية اذا رغبوا في ترشيح انفسهم للنيابة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

١٩٦٧/٢/١٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بمفسر القوانين	
رئيس محكمة التمييز الاول	لرئاسة الوزراء	الثاني	رئيس محكمة التمييز الاول	
هاجم التل	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى الساكت	علي مسمار

قرار رقم (٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٥٥-٥٥

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٦٧/٢/٨ رقم ١٤٨٤/٤/٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة (١٨) من قانون الانتخاب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وبيان ما اذا كان رؤساء البلديات يعتبرون من الموظفين او المستخلمي المنصوص عليهم فيها الذين لا يجوز لهم ان يرشحوا انفسهم للنيابة الا اذا استقالوا من وظائفهم خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان رئيس الوزراء عن موعد الانتخابات العامة او الفرعية . وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية المؤرخ ١٩٦٧/٢/٤ ، وتديق النصوص القانونية يبين : -

١ - ان المادة ١٨ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : (لا يجوز للموظفين الداخليين في الملاكات الدائمة ولا مستخلمي الدولة والادارات والمؤسسات العامة التابعة لاشرافها من يتناضون راتباً من خزينة الدولة او الصناديق العامة التابعة لها او الخاصة لاشرافها ولا لموظفي الهيئات الدولية العاملة في الاردن ان يرشحوا انفسهم للنيابة الا اذا استقالوا من وظائفهم خلال عشرة ايام من تاريخ اعلان رئيس الوزراء عن موعد الانتخابات العامة او الفرعية) .

٢ - ان الفقرة الأولى للمادة ٣٤ المعدلة من قانون البلديات تنص على ان يعين احد الاعضاء اميناً او رئيساً للمجلس بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية .

٣ - ان المادة الثانية من نظام موظفي البلديات رقم ١ لسنة ١٩٥٥ ، عرفت كلمة (الموظف) بأنه كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة او تستخدمه البلدية في خدمة داخلية في ملاكها الخاص بالموظفين ، ويستثنى من ذلك العمال الذين يتناضون اجوراً يومية عن ايام العمل فقط .

وان المادة السادسة منه تنص على ان طلبات الاستخدام في وظائف البلديات تقدم الى رئيس البلدية . وان المادة الثامنة منه تنص على ان موظفي الصنف الاول يعينون بقرار من المجلس البلدي وموافقة الوزير .

وان موظفي الصنف الثاني يعينون بقرار من المجلس البلدي وموافقة متصرف اللواء . وحيث ان رئيس المجلس البلدي انما يعين من اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية وليس بالطريقة التي يعين فيها موظفو البلدية المنصوص عليها في المادة الثامنة من النظام المشار اليه ، كما ان مدة رئاسته تنتهي بانتهاء مدة المجلس البلدي بوصفه عضواً فيه - فانه لا يعتبر موظفاً او مستخدماً بالمعنى المنصوص عليه في المادة ١٨ من قانون الانتخاب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ولا تنطبق احكام هذه المادة من حيث وجوب الاستقالة اذا رغب في ترشيح نفسه للنيابة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ١٩٦٧/٢/١٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بمفسر القوانين	
رئيس محكمة التمييز الاول	لرئاسة الوزراء	الثاني	رئيس محكمة التمييز الاول	
هاجم التل	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى الساكت	علي مسمار

هكذا من المأهول

قرار رقم (٣٠)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ / ١٩٦٧/٢/١ رقم ص / ١١٧٠/٦ ، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة / ٣٢ من قانون نقابة الصيادلة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ وبيان ما اذا كانت تجب ان يكون للصيدلي شريك في الصيدلية من غير الصيادلة ام لا ؟

وبعد الاطلاع على المحاورات الجارية بين وزير الصحة ووزير العدلية ورئاسة الوزراء وتديق النصوص الثانوية تبين ان المادة ٣٢ (١) المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (يجب ان يكون مالك الصيدلية صيدلياً) .

وحيث ان كلمة (مالك) الواردة في هذه المادة قد جاءت مطلقة فهي تجري على اطلاقها وتنصرف الى الكمال بحيث يتوجب ان تكون الصيدلية بأكملها مملوكة لصيدلي واحد او اكثر على وجه الاختصاص . فاذا كان للصيدلي شريك او شركاء من غير الصيادلة فلا تعتبر الصيدلية ملكا لصيدلي بالمعنى القانوني اذ ان الشريك يعتبر مالكا فاذا لم يكن صيدلياً كان اشتراكه في ملكيتها غير جائز بمقتضى النص المشار اليه .

ولو اراد واضح القانون ان يجيز اشتراك غير الصيادلة في ملكية الصيدلية لنص على ذلك صراحة كما فعل في شأن مستودعات بيع الادوية بالجملة فقد اورد بهذا الخصوص نصا صريحا اجاز بموجبه لاي كان ان يمتلك المستودع بشرط ان يكون فيه صيدلي مسؤول عنه كما هو ظاهر من المادة الثالثة من قانون نقابة الصيادلة حسبما عدلت بالتانسون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٩ .

والهدف الذي رمى اليه المشرع من حصر ملكية الصيدلية بالصيدلي هو منع اتخاذ هذه المهنة مدارا للاستغلال التجاري وعلى ذلك فاننا نقرر تفسير المادة / ٣٢ (١) على الوجه المبين آتيا .

صدر في ١٩٦٧/٢/١٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الصحة	لرئاسة الوزراء	الثاني	رئيس محكمة التمييز الاول	علي مسمار
لرؤس التلهولي	شكري المهتدي	بشير الشريفي	موسى العاكت	

قرار رقم (٤٠)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ / ١٩٦٧/١/١٥ ، رقم ش / ٣٨٦/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كانت تجب اقتطاع نسبة معينة من الارباح الصافية لاية شركة متايل امتاب المدير العام ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/١/٣ وتديق النصوص القانونية تبين ان هذا القانون قد حدد النسب التي يجب او يجوز اقتطاعها من الارباح الصافية لاية شركة وهي :

١ - مبلغ لا يزيد عن ١٠٪ من هذه الارباح ليكون مكافأة لرئيس واعضاء مجلس الادارة بمقتضى المادة ١٣٥ من القانون المذكور .

٢ - ١٠٪ منها يخصص لحساب الاحتياطي الاجباري بمقتضى المادة ١٧٦ (١) .

٣ - مبلغ لا يزيد على ٢٠٪ لحساب الاحتياطي الاجباري بمقتضى المادة ١٧٨ (١) .

٤ - مبلغ يتناسب وطبيعة عمل الشركة متايل الالتزامات المترتبة عليها بموجب قوانين العمل وذلك عملا بالمادة ١٧٩ من قانون الشركات .

ولم يرد في هذا القانون ما يجيز اقتطاع اية مبالغ اخرى من الارباح الصافية .

ولهذا فان ما يبتى من الارباح بعد الاقتطاعات المشار اليها آتيا انما هو حق للمساهمين يوزع عليهم بنسبة رأسمال كل منهم .

اما المدير العام للشركة فان ما يستحقه من امتاب هو من المصاريف والتفقات التي تتكبدها الشركة في سبيل انتاج السلخ ، وتنزل من مجموع الارباح غير الصافية ولا يجوز اقتطاعها من الارباح الصافية .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر في ١٩٦٧/٢/١٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الاقتصاد الوطني	لرئاسة الوزراء	الثاني	رئيس محكمة التمييز الاول	علي مسمار
علي الفتداري	شكري المهتدي	بشير الشريفي	موسى الساكت	

هكذا من الشاهل

قرار رقم (٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٠٠٠٠٠٠٠٠

بناء على طلب دوتة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/٢/١٣ رقم ض ١٧٧١/١ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ وبيان ما اذا كان تعريف (سنة التقدير) الوارد فيها قد تعدل بمقتضى قانون السنة المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ بحيث أصبحت (سنة التقدير) هي نفس السنة المالية حسبما عرفت في قانون السنة المالية المشار اليه ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب مدير ضريبة الدخل الموجه لوزير المالية بتاريخ ١٩٦٧/٢/٤ وكتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/١١ وتدقيق النصوص القانونية تبين : -

١ - ان المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤ تنص على ما يلي (تعني عبارة (سنة التقدير) مدة اثني عشر شهراً التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٥ وكل مدة تليها مؤلفة من اثني عشر شهراً) .

٢ - ان المادة الثالثة من قانون السنة المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ تنص على ما يلي (تبدأ السنة المالية لسنة ١٩٦٧ وما يليها من السنين في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها) .

وان المادة الرابعة من نفس القانون تنص على ما يلي (تعني كلمة (سنة) للغايات والاغراض المالية حيث وردت في اي تشريع آخر تعني للغايات والاغراض المالية السنة التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها) .

ومن هذا النص الاخير يتضح ان واضع القانون قصد نص صراحة على ان كلمة (سنة) حيثما وردت في اي تشريع آخر تعني للغايات والاغراض المالية السنة التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها) .

وحيث ان قانون ضريبة الدخل هو من القوانين المالية فان كلمة (سنة) الواردة في اي نص من نصوصه انما تعني السنة المالية حسبما عرفت في المادة الرابعة من قانون السنة المالية المشار اليه . وبذلك يكون تعريف عبارة (سنة التقدير) الوارد في قانون ضريبة الدخل قد تعدل على هذا الاساس .

هذا ما تقرره بالاكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

١٩٦٧/٢/١٦ .

عضو	عضو	عضو	عضو
مدير وزارة المالية	المستشار القانوني	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
مدير ضريبة الدخل	لرئاسة الوزراء	رئيس محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
عيسى طوماس	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى المكي
غالب	مشتكى	مشتكى	مشتكى

المخالفة

انني اخالف الاكثرية المحترمة في التمرار الذي توصلت اليه واقول :

١ - ان (سنة التقدير) المنصوص عليها والمعرفة في المادة (٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ ليست سنة مالية . ولا علاقة لها بمثل تلك السنة . بل هي تعبير عن مدة خاصة وردت في قانون خاص هو قانون ضريبة الدخل . والقول بأن (سنة التقدير) تلك قد تعدلت بمقتضى قانون السنة المالية رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ يفقر الى الدليل الذي يتضح ان يكون موجوداً وقائماً في قانون السنة المالية نفسه ، فليس في ذلك التناقض اي نص يدل من قريب أو من بعيد على ان احكامه قد تناولت احكام قانون ضريبة الدخل بالتعديل في اية ناحية من نواحيه .

٢ - هذا بالإضافة الى ان (سنة التقدير) ليست موضوعاً في قانون ضريبة الدخل لاغراض وغايات مالية حتى يقال ان احكام المادة (٤) من قانون السنة المالية لسنة ١٩٦٦ تنطبق عليها . ولو رجعنا الى احكام المادة (٦) من قانون ضريبة الدخل لنبين لنا الاغراض والغايات الحقيقية المقصودة من (سنة التقدير) . فانها تبين بوضوح ان (سنة التقدير) انما هي المتباسب . والمتباسب فقط لسنة الدخل . ولا علاقة لها بأية أغراض او غايات مالية . بل اننا لنجد في المادة (٧) من قانون ضريبة الدخل ما يبعد (سنة التقدير) عن السنة المالية أكثر من ذلك . اذا انها تعطي لأمور التقدير صلاحية تغيير (سنة الدخل) بالنسبة لأي مكان يعلق حساباته في يوم آخر غير اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من السنة فتتغير تبعاً لذلك سنة التقدير . الامر الذي يؤكد القول بأن سنة التقدير انما هي مقياس وحسب تعرف به سنة الدخل . فهي مقياس قد يتغير باختلاف المكلفين .

٣ - ثم ان هناك مواعيد واحكاماً منصوباً عليها في قانون ضريبة الدخل ، كالأحكام والمواعيد المنصوص عليها في المادتين (٣٥) و (٦٠) منه . كيف يمكن القول بانها قد تعدلت هي الأخرى بمقتضى قانون السنة المالية لسنة ١٩٦٦ وليس فيه اية اشارة تدل على ذلك التعديل .

٤ - وكذلك فان ضريبة الدخل تحقق وتفرض عن سنة كاملة بصراحة قانونها ، الا في حالة انقطاع مصدر الدخل خلال السنة وقبل انتهائها . وعملاً بقرار الاكثرية المحترمة فانه سيتوجب على دائرة ضريبة الدخل ان تحقق الضريبة عن سنة التقدير ١٩٦٧ على اساس الدخل المتأتي للمكلف خلال الأشهر التسعة المبتدئة في ١/٤/٦٦ والمنتية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ .

فأين هو التعديل التصريح او غير التصريح في قانون السنة المالية الذي يساعد على ذلك ، أما ما ورد في المادة (٥) من قانون السنة المالية والمتضمن استيفاء (٧٥٪) من الضرائب والرسوم من المكلفين عن السنة المالية ١٩٦٦ ، فانه يتحدث عن (استيفاء) الضريبة بعد التوصل اليها ، أي بعد فرضها . وأما اجراءات تدبير الدخل والتزيلات وهي سابقة على استيفاء الضريبة ، فليس في قانون السنة المالية ما يدل على ما يتوجب اتباعه بشأنها . وفي رأيي ان المشرع لم يتعرض لها ، لانه لم يقصد اصلاً تعديل قانون ضريبة الدخل بقانون السنة المالية .

٥ - ومهما يكن من امر ، فان نص المادة (٥) من قانون السنة المالية . والمتضمن استيفاء (٧٥٪) من الضريبة يعني بداية فرض الضريبة كاملة في اول الامر ، بالامكان استيفاء (٧٥٪) منها بعض ذلك . وما دام الامر كذلك فيتوجب على دائرة ضريبة الدخل على المكلفين عن سنة التقدير ١٩٦٧ عن سنة كاملة تبدأ في ١/٤/٦٦ وتنتهي في ١٩٦٧/٣/٣١ . وهذا يتناقض مع احكام قانون السنة المالية وتأثيره على قانون ضريبة الدخل كما فسره الاكثرية المحترمة ، ويتناقض مع التفسير الذي توصلت اليه .

هكذا من الأصول